على امتداد سنوات طويلة. وهذه الفرضيات الخاطئة ليست من نصيب مفاهيم الليكود دون مفاهيم حزب العمل (المصدر نفسه، ١٢/١/١٩٨٨). لكن الصحفي أرييه بيلغي، رأى أن الامر يتعدى ذلك بكثير. فحكام اسرائيل، على اختلافهم، لم يمارسوا سياسة خاطئة ناجمة عن «انسداد أفق وتبلّد ذهني»، بل لأنهم كانوا يتصرفون وببساطة كـ «محتلين». وبصفتهم هذه، «ليس لديهم رد منطقي على ما يحصل. ونظراً إلى أن الجواب المنطقي الوحيد يتطلب شجاعة فائقة تتعدى فلسفتهم وطبعهم ومشاريعهم، فإنهم يبادرون إلى فرض الانغلاق على أنفسهم، تجنباً لها. إنهم ليسوا ضيقي الافق ولا اغبياء. إنهم منغلقون ويحيطون أنفسهم بسور مسدود لحماية أنفسهم من الواقع الذي لا يبعث الراحة». وأضاف بيلغي: «إن ايقاع اقوالهم فقط كاف للايقاع بهم. إنه ايقاع اقوال كل محتل. خليط من التهديد والاقوال المهدئة، من الرغبات وخداع النفس، واغتصاب مهذب للمنطق. ومن هذه الناحية، لا يوجد أي فارق بينها وبين الاقوال التي كان يطلقها الزعماء الفرنسيون ابان احتلال الجزائر، أو الزعماء البيض في جنوب أفريقيا ابان انتفاضات السود هناك» (المصدر نفسه، ١٤/١/١٩٨٨).

أما الصحفي يشعياهو بن بورات، فرأى ان «مكمن الشرّ قائم في انعدام حل سياسي للقضية الفلسطينية، وان لسياسة شامير قسطاً كبيراً في ذلك، «فعلى امتداد شهور طويلة، منذ التناوب، كان اسحق شامير يغذّينا بشعار ' الوقت الذي يعمل لصالحنا ' ؛ وكان، أكثر من أي زعيم آخر، متمسكاً بالوضع الراهن، وبالعمل على تكريسه يوماً بعد يوم؛ وحتى الآن، وبعد كل ما حصل، لا يزال مضروباً بالمفاجأة، ويرفض الاعتراف بأن مكمن الشر هو انعدام حل سياسي للمشكلة الفلسطينية» (يديعوت أحرونوت، ٢٥/١٢/١٩٨٧)، وحذا حذو بن بورات الكاتب اسحق نير الذي رأى أن الانتفاضة هي، «في المقام الاول، لطمة لسياسة ' التجاهل ' التي ينتهجها شامير، الذي أخطأ وضلّل كثيرين بمقولته ' أجلس لا داعي لعمل أي شيء ' ؛ تلك المقولة التي أصبحت فلسفة سياسية قائمة بذاتها» (دافار، ٢٥/١٢/١٩٨٧).

ابعاد ودلالات

اذا كانت الانتفاضة فتحت عيون الكثيرين من الاسرائيليين على أن عودة الهدوء إلى المناطق ترتبط، إرتباطاً موضوعياً، بايجاد حل ما للقضية الفلسطينية؛ والا، فان الهدوء، اذا حصل، سوف تتلوه موجات أخرى من العنف، فإن كيفية التوصل إلى مثل ذلك الحل بقيت موضع خلاف، كما كان الأمر عليه في السابق. هذه النقطة ـ كيفية التوصل إلى حل، وشكله، وجوهره، حظيت بقسط وافر من التعليقات الصحفية، إلى جانب تأكيد أن الانتفاضة قد أعادت القضية الفلسطينية ومسألة مشاركة م.ت.ف. في جهود التسوية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، إلى مركز الصدارة في الصراع في الشرق الاوسط. فقبل بدء الانتفاضة، كان يبدو ـ وصل الامر ذروته في قمة عمان ـ ان الاردن قد «نجح في الامساك بزمام المبادرة السياسية، وفقاً لمطالبه، وليس وفقاً لتوجهات م.ت.ف. (هذا المسار وجد تعبيراً عنه في إتفاق لندن بين بيرس وحسين). ولكن يبدو أن ما حصل، ولا يزال يحصل، في المناطق، أحرق أوراق الملك، وهو يدرك ذلك جيداً... فاضطرابات المناطق ترغم الاردن على الالتواء. والاردنيون يدركون جيداً دلالة ما يحصل في المناطق بالنسبة اليهم. فصعود منظمة التحرير الفلسطينية، مجدداً، إلى الحلبة الدولية ـ له أثر بالغ وجوهري من ناحيتهم. فـ ' الخيار الاردني ' ـ كما يطلق عليه في اسرائيل ـ أخذ يفلت من أيدي الاردن» (ادري هوروفيتس، عل همشمار، ١١/١/١٩٨٨).

على صعيد كيفية الحل، وشكله، وجوهره، لا يخرج المتتبع للانعكاسات التي احدثتها الانتفاضة على الساحة الاسرائيلية الحزبية والعامة، كما تبدو في الصحف ووسائط الاعلام الاخرى، بانطباع ايجابي يحظى بدعم من إحدى القوى السياسية الفاعلة في الخارطة الحزبية الاسرائيلية. فالمواقف والطروحات بشأن عملية السلام، وتحديداً القضية الفلسطينية، لم يطرأ عليها تغيّر يذكر، من حيث الجوهر. فقوى المعارضة اليسارية والليبرالية اعتبرت أن الانتفاضة تؤكد صحة وجهة نظرها بالنسبة إلى ضرورة الاسراع في ايجاد حل، أو حتى مجرد المبادرة بطرح مشاريع حلول سياسية تساعد في تخفيف حدة التوتر، ووضع المنطقة عامة، والاوضاع في المناطق المحتلة تحديداً، على سكة الحل السياسي. ووجد هذا التوجه العام لقوى المعارضة اليسارية